الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-04-18

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

حرصت على جمع أكثر من النصاب القانوني لتفادي الإشكال

أحزاب تسابق الزمن لتجاوز عقبة التوقيعات المزدوجة

تواجه الأحزاب السياسية المشاركة في التشريعيات المقبلة إشكالية التوقيع المزدوج على استمارات الترشح، وإلغاء عدد منها من قبل اللجان الانتخابية الولائية بعد إخضاعها للرقابة، وقد أجبرها هذا الوضع على تجاوز النصاب القانوني خلال اكتتاب التوقيعات لتدعيم حظوظها في خوض السباق في جميع الولايات.

اشتكى المكلف بالاتصال بحزب جيل جديد براهمية حبيب في تصريح «للنصر» من عقبات تمت مواجهتها أثناء شروع المترشحين للانتخابات التشريعية المقبلة لجيل جديد في اكتتاب التوقيعات على المستوى المحلي، حيث تبين بعد إيداعها لدى اللجان الانتخابية الولائية بأن عددا منها لم تكن تستجيب للقانون، بسبب إشكالية التوقيع المزدوج.

وقال السيد براهمية بأن هناك من وقع لأكثر من مترشح واحد، وهو إجراء يرفضه قانون الانتخابات، الذي ضبط كيفيات وشروط اكتتاب التوقيعات من قبل المترشحين للانتخابات، مؤكدا بأن جيل جديد أخذ الوقت الكافي لجمع أكبر عدد ممكن من التوقيعات التي بلغت حوالي 25 ألف توقيع على مستوى 50 دائرة انتخابية، لتفادي عقبة التوقيعات المزدوجة، ولتعزيز فرص المشاركة في الولايات 50، في انتظار هيكلة الحزب في باقي الولايات المستحدثة مؤخرا.

ويؤكد المصدر بأن تجاوز إشكالية التوقيعات المزدوجة يمكن تجاوزه بالإسراع في إيداع استمارات اكتتاب التوقيعات لدى اللجان الولائية قبل باقي الأحزاب المشاركة، لأن غربال المنصة الرقمية يقوم آليا بإسقاط الاستمارات التي تحمل نفس توقيعات الاستمارات التي استلمها من قبل، معتقدا بأن هذا الحل هو الأنسب في الظرف الحالي بالنسبة لجيل جديد إلى غاية معالجة هذه الإشكالية من جذورها.

ولم تمنع هذه العقبة جيل جديد من التوجه إلى اللجان الولائية الانتخابية لإيداع الاستمارات، وذلك ابتداء من الخميس الماضي، وبحسب المصدر فإن إلغاء 10 إلى 15 بالمائة من الاستمارات من قبل هذه اللجان لن يقلل من حظوظ الحزب في الدخول بقوائمه الانتخابية للانتخابات عبر 50 ولاية، لكن إذا تجاوز الأمر هذا السقف فإن ذلك سيعرضه بالفعل إلى أزمة حقيقة بالنظر إلى صعوبة تعويضها بسبب عامل الوقت.

ولم يخف من جهته الأمين العام لحزب الكرامة محمد داوي معاناة تشكيلته من التوقيعات المزدوجة، رغم أنه اجتهد في جمع أكثر من 35 ألف توقيع لتفادي كل العقبات التي قد تضعف مستوى مشاركته في الانتخابات التشريعية المقبلة، قائلا إن حزبه حرص على اتخاذ كافة الاحتياطات مسبقا، بجمع أكثر مما يحدده النص القانوني حتى لا يقع في أزمة.

وأكد محمد الداوي بدوره إلغاء عدد من استمارات الحزب من قبل اللجان الانتخابية الولائية بسبب التوقيع المزدوج في عدد من الولايات، وتم فقدان حوالي 100 استمارة بولاية برج بوعريريج، وأكثر من 200 استمارة بولاية تيندوف، قائلا إنه إلى غاية الفصل في هذا الأمر من قبل الجهات المختصة، اجتهد المناضلون لجمع أكبر عدد من التوقيعات، مع تسريع إيداع الاستمارات بداية م الأربعاء الماضي على مستوى 10 ولايات.

ويرى رئيس حزب الحكم الراشد عيسى بلهادي بأن التوقيع المزدوج على استمارات اكتتاب التوقيعات أضحى مشكلا عاما يواجه مختلف الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة، من بينها الحكم الراشد، قد تكون له تداعيات سلبية بسبب إمكانية حرمان مترشحين من المشاركة.

وقال عيسى بلهادي إن حزبه اجتهد لجمع التوقيعات من الميدان ولم يشتريها، وأن العملية كللت بالتوفيق بتجاوز النصاب القانوني، بجمع أكبر عدد من التوقيعات عبر كل ولاية، ويذكر في هذا السياق بأن النظام المتعلق بالانتخابات يحدد الحد الأدنى للتوقيعات في كل ولاية ب 300 توقيع، في حين أن الحزب جمع أكثر من ذلك على مستوى كل دائرة انتخابية.

وبعكس حزبي جيل جديد الكرامة، لا يشعر حزب الحكم الراشد بأي قلق أو خوف من إمكانية تقويض فرصه في المشاركة في الانتخابات التشريعية، بعد تمرير استمارات اكتتاب التوقيعات على المنصة الرقمية للجان الانتخابية الولائية وإخضاعها للرقابة عبر المنصة التقنية، لأنه استبق هذه المرحلة بجمع ما يكفي لضمان حضوره في كافة الدوائر الانتخابية.

لطيفة بلحاج

يومية وطنية إخبارية شاملة
الموعد اليومي
EL MAOUID

تشريعيات
12 جوان المقبل تنعش مداخيل مصالح الضرائب

أنعشت الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها يوم 12 جوان المقبل خزينة مصالح الضرائب، وذلك بعد إقدام الراغبين في الترشح على تسوية وضعيتهم الضريبية واستكمال ملفاتهم لدفعها لمندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات قبل 22 أفريل الجاري، وهو اليوم الذي يغلق فيه باب الترشح. ويلزم القانون العضوي للانتخابات الصادر سنة 2021 في مادته رقم 200 المترشح لانتخابات المجلس الشعبي الوطني أن يثبت وضعيته تجاه الإدارة الضريبية، وقد فسرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات هذا الشرط بأن يكون الكشف الضريبي للمترشح صافيا أو لديه رزنامة تخليص مؤشر عليها من إدارة الضرائب.

دعا النخب للمساهمة في إنجاح الاستحقاقات

عصماني يعلن دخول غمار التشريعيات

أعلن رئيس حزب صوت الشعب، لمين عصماني، المشاركة في تشريعيات 12 جوان المقبل، في كل ولايات الوطن، مؤكدا على ضرورة ان تقوم السلطة بحماية الديمقراطية، وبالمقابل لا يجب على بعض الأطراف أن ترهب وتمنع الراغبين في المشاركة بالانتخابات المقبلة، الذي يعتبر أمرا منافيا للديمقراطية.

وكشف رئيس حزب صوت الشعب، أمس، خلال الندوة التي نظمها عن مشاركة حزبه في الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها في 12 جوان المقبل، وهذا بكل ولايات الوطن، قائلا "نحن متواجدون بكل ولايات الوطن، وسنحقق نتائج إيجابية".

كما أشار لمين عصماني إ أن مشاركة حزبه في الاستحقاقات المقبلة، يعتبر تحديا أولا للحزب من أجل إثبات وجوده، في الساحة السياسية.

وحذر في السياق ذاته بعض الأطراف، من القيام بمنع الراغبين في الإدلاء بصوتهم، الذي يعتبر منافيا للقانون، وقال بالمقابل إن على السلطة أن تحمي الديمقراطية، من خلال ضمان نزاهة ومصداقية الاقتراع، وتوفير كل الظروف الملائمة للمواطنين بكل ولايات الوطن، فالشخص الذي يريد الاقتراع له ذلك، والذي لا يرغب له أيضا ذلك، وهذا تطبيقا لمبدأ الديمقراطية.

كما دعا عصماني النخب إ أن تكون في الصفوف الأمامية، وتعمل على تعبئة الشعب، ولا تكتفي بالنقد فقط، الذي لن يؤدي إ أية نتيجة.

وفيما يتعلق بمظاهر العزوف الانتخابي، التي تتكرر مع كل عملية انتخابية، أوضح أنها مازالت موجودة، ما يفرض على الجميع التعاون من أجل تصحيح المسار وإعطاء الأمل للشباب بأن جزائر اليوم ليست مثل جزائر الأمس.

نادية حدار

الشعب

أياما قبل انتهاء الآجال القانونية

«الساعات الأخيرة» في معركة جمع التوقيعات

تنتهي منتصف ليلة 22 أفريل الجاري، المهلة المحدّدة أمام الراغبين في خوض المعترك التشريعي، لإيداع ملفات الترشح للانتخابات التشريعية لـ12 جوان المقبل. وستكون الأيام الفاصلة عن الموعد حاسمة بالنسبة للتشكيلات الحزبية التي لم تستكمل جمع التوقيعات وإعداد الاستمارات، وحتى التي استوفت النصاب القانوني.

هيام لعيون

تكون الأحزاب «التقليدية» قد انتهت من العملية مبكرا، في انتظار إيداع القوائم الساعات المقبلة بعد «التصديق» الداخلي عليها. كما سيكون المترشحون الأحرار الذين دخلوا بقوة هذا السباق بأكثر من 1787 قائمة حرّة، على موعد «إثبات الذات» وتجاوز امتحان التوقيعات.

رفع السقف

أيام وتنتهي «معركة» جمع التوقيعات وإعداد قوائم المترشحين لتشريعيات 12 جوان، ليتم إيداعها لدى السلطة الوطنية المستقلة، المسؤولة الأولى عن تمحيص وفرز ملفات المترشحين، بإعطائها الضوء الأخضر استعدادا للحملة الإنتخابية التي تنطلق في 17 ماي، أو رفض بعضها، بسبب توقيعات مزدوجة أو مزورة، بينما سيصل غربال القانون كل القوائم والملفات التي لم تستوف الشروط المحددة في القانون العضوي للانتخابات.

وإلى غاية اللحظات الأخيرة، تتخذ الأحزاب، التي أعلنت المشاركة، احتياطاتها وتدابير احترازية في مجال جمع التوقيعات من خلال تجاوز السقف القانوني المحدد بـ25 ألف توقيع عبر 23 ولاية، تجنبا للوقوع في «غربال» السلطة الوطنية للانتخابات. وبالرغم من تجاوز عديد الأحزاب النصاب القانوني، بأضعاف، إلا أن هناك من يواصل العملية. وهو الأمر ذاته بالنسبة للأحرار، حيث يوجد من يستمر في عملية جمع التوقيعات، بالرغم من حصوله على 100 توقيع عن مقعد في الدائرة الانتخابية، بحسب ما تم رصده.

وقبل أسبوع واحد عن انتهاء العملية، بدأت مندوبيات سلطة الانتخابات المنتشرة عبر 58 ولاية، في استقبال قوائم بعض التشكيلات الحزبية، حيث أودع التحالف الوطني الجمهوري أول قوائم الترشحيات في ولاية سكيكدة، كما أودع حزب صوت الشعب أولى قوائمه في ولاية سطيف، بحسب تصريحاتهم.

الأرندي بـ60 ألف توقيع... حمس 100 ألف والعدالة تتجاوز النصاب

في السياق، تجاوزت أحزاب تقليدية النصاب القانوني للتوقيعات بأضعاف، على غرار التجمع الوطني الديمقراطي، حيث أكد المكلف بالإعلام الصافي العربي، جمع أكثر من 60 ألف توقيع متجاوزا النصاب المحدد بـ25 ألف توقيع في 23 ولاية.

وقال صافي لـ«الشعب»، إن الأرندي شارف على الانتهاء من العملية وسيكون أول حزب يدفع ملفات مترشحيه للمندوبيات الولائية على مستوى 58 ولاية، موضحا بالقول «منذ 3 أيام شرعت اللجنة الفرعية للحزب في استقبال الملفات على مستوى المكتب الوطني، وانتهت عملها، الخميس، ومن ثمّ تُعرض على اللّجنة الوطنية لتحضير الانتخابات التابعة للحزب، والتي تصادق على الملفات، حيث ستسلم التفويضات للمفوضين ابتداء من نهار اليوم، لإيداع الملفات أمام مندوبي السلطة».

حزب جبهة التحرير الوطني هو الآخر أنهى مبكرا العملية، متجاوزا النصاب القانوني كذلك، وهو في مرحلة تمحيص القوائم داخليا وغربلتها، قبل إيداع القوائم النهائية لدى السلطة. علما أن الحزب، يعرف بعض التململات والإنتقادات، بسبب انخراط بعض المحسوبين على النواب المعمّرين تحت القبة البرلمانية في قوائم العتيد، بحسب بعض المصادر الحزبية.

بدورها جمعت حركة مجتمع السلم أكثر من 100 توقيع، حيث يؤكد القيادي في حمس ناصر حمدادوش لـ«الشعب»، أن «العملية مستمرة، ولا يوجد إشكال في الموضوع. أما بالنسبة للقوائم، فالكثير من الولايات حسمت أمرها في إعداد القوائم الولائية عن طريق مجالس الشورى، والباقي تم الفصل فيها خلال نهاية الأسبوع، على أن يكون إيداعها قبل 72 ساعة من الآجال القانونية، أي اليوم أو غدا».

وبحسب لخضر بن خلاف، القيادي في جبهة العدالة والتنمية، فإن عملية جمع التوقيعات وإعداد استمارات الترشح على وشك الانتهاء، حيث تم تجاوز النصاب القانوني المطلوب. أما بالنسبة لعدد الاستمارات وعدد الولايات، ستشرع في إيداعها خلال الأيام القليلة القادمة، وهذا بعد تحديد مواعيد مع اللجان الولائية للانتخابات، لتقديم الملفات كاملة لدى اللجان، قبل تاريخ 22 أفريل. مع العلم - يضيف بن خلاف في حديث مع «الشعب» - أن إعداد الاستمارات متواصل لآخر لحظة والعدد مرشح للارتفاع، وهذا تجنبا لأي طارئ وكإجراء احترازي ضد غربال السلطة الوطنية لتنظيم الانتخابات.

وأضاف المصدر، انه عند الانتهاء من جمع التوقيعات الخاصة بكل ولاية «يجب أن تقدم الاستمارات إلى رئيس اللجنة الانتخابية للدائرة المنصوص عليها في المادة 266 من القانون العضوي للانتخابات، أي القاضي رئيس لجنة الانتخابات الولائية المختص إقليميا، الذي يقوم وفقا لأحكام المادة 202 من ذات القانون، بمراقبة التوقيعات والتأكد من صحتها، ويعد محضرا بذلك، تسلم نسخة منه إلى ممثل قائمة المترشحين المخول قانونا».

المستقبل، جيل جديد والبناء في الموعد

وسارت العملية جمع التوقيعات لدى جبهة المستقبل بشكل عادي وباشرت المكاتب الولائية في إيداع التوقيعات على مستوى المندوبيات الولائية للانتخابات، حيث تسيّر العملية لجان ولائية تُشرف عليها لجنة وطنية مهمتها التوجيه.

وبالنسبة لجيل جديد، كشف مؤخرا رئيسه جلالي سفيان، أن «حزبه نجح في جمع التوقيعات بأكثر من 25 ألف توقيع، في أكثر من 40 ولاية، لتقديم 50 قائمة، مع احترام المناصفة بين الرجال والنساء وإعطاء الفرصة للشباب وحاملي الشهادات العليا».

أما البناء الوطني، فقد أنهت أيضا العملية قبل إيداع الملفات خلال الساعات القليلة المقبلة.

جدير بالذكر، أن تقديم الطعون في الترشيحات لدى سلطة الانتخابات، سيكون اعتبارا من الجمعة 23 أفريل 2021 إلى الاثنين 14 ماي الداخل. بينما تنطلق الحملة الإنتخابية من الأثنين 17 ماي إلى الثلاثاء 8 جوان 2021.

الحياة
ELHAYATONLINE

المناصفة بين الرجال والنساء في القوائم الانتخابية

هيئة شرفي "تسهل" الأمور أمام المترشحين

» أكّدت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أنها تلقت عدة تساؤلات بخصوص تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء في القوائم الانتخابية. وأوضحت هيئة شرفي، أنّ المادة 191 من القانون، نصت على مراعاة مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء ضمن قائمة المترشحين، وإذا لم يمكن تحقيقه يقدم طلب الترخيص بالإعفاء من هذا الشرط، ضمن ملف الترشح عند إيداعه أمام منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة للفصل في القضية.

وأوضحت هيئة شرفي في بيان لها، أنه تبعا للمواد 201، 202 و316، من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، وكذا المنشور رقم 01 الموقع من طرف محمد شرفي يقدم تحالف الأحزاب رسالة من قبل ممثل المعتزمين الترشح المخول قانونا، يعلن فيها عن نية تكوين قائمة ترشيح. وتبعا لذلك يقوم بسحب استمارات اكتتاب التوقيعات والوثائق المتعلقة، بتكوين ملف الترشح وأنّ إيداع الملف يكون مطابقا لنية الترشح في تكوين تحالف. وبخصوص شهادة الخدمة الوطنية، قالت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، إنّ دفع شهادة الإرجاء من الخدمة الوطنية بدل الإعفاء أو أداء الخدمة مرفوضة، في ملف الترشح للانتخابات التشريعية القادمة.

وأوضحت هيئة محمد شرفي، أنه يتعين على المترشح للانتخابات التشريعية القادمة من صنف الذكور، تقديم شهادة تثبت أداءه للخدمة الوطنية أو الإعفاء منها طبقا للمادة 200 من القانون العضوي للانتخابات.

وبخصوص اشتراط القانون بطاقة التعريف البيومترية للمصادقة على الاستمارات، أوضحت السلطة أنه بإمكان الناخب تقديم أي وثيقة رسمية تثبت الهوية للمصادقة على التوقيع سواء بطاقة التعريف البيومترية وبطاقة التعريف الوطنية العادية ورخصة القيادة أو جواز السفر.

كما فصلت سلطة الانتخابات بخصوص الوضعية تجاه إدارة الضرائب، وأكدت أنه يمكن للمترشح تقديم رزنامة شريطة موافقة إدارة الضرائب على ذلك، وفقا لنص البيان. ◆

سلمى ساسي

تشريعيات 12 جوان 2021

تمويل الحملة الانتخابية تحت المجهر

الدعاية للبرامج مقرونة بقوانين رادعة

يخضع الدستور الجزائري الجديد المعدّل في 2020 و أيضا القانون العضوي المتعلّق بالانتخابات جميع المرشحين للاستحقاق التشريعي سواء تعلّق الأمر بالأحزاب أو الأحرار إلى ضرورة الكشف عن مصادر تمويلهم لحملاتهم الانتخابية تحصينا للعملية السياسية التي شكّلت إلى وقت قريب موضوع انتقاد إعلامي و سياسي كبير، بعد الضجة التي كانت دوما ترافق الانتخابات في الجزائر و التي مفادها دخول المال الفاسد على سكّة الاختيار الشعبي ، و أثبتت العديد من المناسبات أنّ هذا الفعل المسيء للتحول الديمقراطي في البلاد أمر واقع تحدّثت عنه الاعترافات و الشهادات في المحاكم خلال استجوابات المتورطين في الفساد .

و قد نبه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون مرارا إلى القضية الشائكة و التي وضعت لها ترسانة قوانين من أجل استئصالها و مكّنت الدولة العدالةَ الجزائرية من كل آليات التدخل و الرضع .

و عليه يستشف من التعديل الدستوري في الجزائر جملة من التغييرات التي تؤطّر العملية الانتخابية بما فيها تمويل الاستحقاقات في البلاد بهدف الوصول إلى اختيار شفّاف يحترم الإرادة الشعبية و يفرمل نفوذ أصحاب « شركات التمويل « من أصحاب رؤوس الأموال الذين إما يراهنون على مرشح فيغرقون حملته الانتخابية أو يتقدمون هم للانتخابات دون رصيد سياسي أو انتماء حزبي يتنافس على أساس الفكر و تقديم مشاريع في صالح البناء الديمقراطي .

حرصا على النزاهة و شفافية الفعل السياسي و تجنّبا لحالات الأزمة النفسية التي تنتاب الإدارة الشعبية في الخروج إلى أداء الواجب و التمتّع بالحق الانتخابيين و ذلك كله مرجعه التزوير من خلال التمويل المشبوه و دخول المال الفاسد على سكّة الاختيار الشعبي لممثليه ، سواء في البرلمان أو المجالس المحلية .

و تضمن القانون الانتخابي الجديد بما لا يدع مجالا للمراوغات أو الإفلات من المساءلة جملة من المواد التي حددت بالتفصيل كيفية تأطير الحملة الانتخابية من خلال تمويلها و تحديد مصادر و رقم و سقف هذا التمويل و إذا كان نقديا أو عينيا مع المنع التام للتمويل الأجنبي سواء من طرف أشخاص معنويين أو ماديين.

و قد أفرد القانون الانتخابي الجديد للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات صلاحيات من أجل السهر على العملية الانتخابية من أولها على آخرها ، بتعمقها في مصدر التمويل و المساءلة بالإضافة إلى مهام محافظ الحسابات الذي يدقّق في المسألة من خلال ما يفرضه من وثائق على المرشحين ، حتّى تكون السلطات بالمرصاد لكل محاولي الغش و مصادرة الاختيار الشعبي لأعضاء المجلس الشعبي الوطني الذي يجب أن يكون مجالا لنقاش سياسي هادئ يرسم معالم التحول في الجزائر الجديدة .

ف ش

نقطة ساخنة

شفط الدهون

فاطمة شمنتل

يشكّل ضبط تمويل نظيف و عقلاني للحملة الدعائية للانتخابات التشريعية المقبلة، و التي تعتبر أول موعد استحقاقي تطبق عليه القوانين الجديدة التي جاءت لتشفط من المرشحين السمان دهون تكبير عدد المصوتين لهم عن طريق المال.. تحديا حقيقيا للدولة الجزائرية، التي تريد من خلال مسار إصلاحي جديد استئصال الشوائب التي ظلّت عالقة بهذه العملية ، فدنّستها و صرفت عنها النّاس، بل و استجمعت حولها اتّفاقا إعلاميا في الداخل و الخارج بأنّها مجرد صرخة في جب بلا قرار ، و اتضحت الرؤية من خلال برلمان هام عن وجهه ، فبصم بأصابعه العشرين حول ما ينفع و لا ينفع الرعية إلى أن أفل في غير موعد أفوله .

حملة تشريعيات هذه السنّة تحت مجهر ضوئي متعدد الأبعاد تديره سلطة مستقلة يعضُدها جهاز عدالة متأهب لتوخي الدقّة و تبيان العينة و إنزال العقوبات على المخالفين للقوانين من المرشحين أو مموليهم ، بعد أن أفسد المال الخبيث « تغلغل « الديمقراطية في الممارسة السياسية و لاسيما التشريعية رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على اعتماد التعددية في البلاد .

أن المانحين من القطاع الخاص لا يدعمون المرشحين بطريقة هادفة بل يلجون الفعل الانتخابي على أمل أن يكون لهم أو لمن مولوهم تأثيرا أكبرا على القرارات السياسية ، رغم أنّهم وصلوا إلى البرلمان بطريقة ملتوية مادام أنّهم وظفوا مالا فاسدا و ليس في إمكانهم تحفيز نقاش سياسي هادف .

ÉLECTIONS LÉGISLATIVES

ANIE : LE SLOGAN OFFICIEL DES LÉGISLATIVES DÉVOILÉ

L'Autorité indépendante des élections vient de dévoiler les deux slogans officiels des législatives du 12 juin prochain qui seront mentionnés à l'en-tête des documents et sur toutes les affiches de l'ANIE liées à cette échéance.

Le terme «changement» est retenu dans l'un comme dans l'autre de ces slogans déclinés dans les deux langues officielles, en arabe et en amazighe. «Vous voulez le changement, signez» et «L'aube de changement» sont en effet les deux formules choisies par l'ANIE pour le processus électoral des législatives. Un processus dont l'évolution sur le terrain est de plus en plus révélatrice de cette aspiration largement partagée par la classe politique, les acteurs de la société civile et du Hirak authentique quant à la consécration d'une rupture radicale avec les mauvaises pratiques du passé et la promotion de nouvelles normes électorales basées sur la transparence et la souveraineté du peuple dans le choix de ses représentants. Comme préconisé dans le projet de changement, le renouveau institutionnel s'opère inévitablement sur le terrain sous le signe de l'adhésion des forces vives de la nation à ce processus confirmé notamment à travers ce chiffre de plus de sept millions d'imprimés de candidature retirés auprès de l'ANIE et ses représentations locales en prévision des prochaines législatives. Plus de 4.600 listes de partis politiques et d'indépendants ont exprimé le souhait de se porter candidat, et beaucoup parmi les concernés sont déjà prêts pour le dépôt de leurs dossiers dès ce jeudi 22 avril. Tous ces postulants d'obédiences politiques multiples et issus des différentes franges de la société, y compris les jeunes compétences universitaires, sont acquis à l'idée selon laquelle le rendez-vous du 12 juin se traduira par la naissance d'une Assemblée reflétant réellement la volonté populaire. Ils sont d'autant confortés dans leur conviction eu égard aux dispositions du nouveau code électoral mettant fin au système des quotas, à l'influence de l'argent, consolidant les mécanismes de transparence et de l'équité envers tous les candidats, respectant le choix du peuple et œuvrant pour la moralisation de la vie politique.

Garantir la transparence et l'intégrité des législatives

Lors de sa dernière rencontre avec les représentants des médias, le président de la République, Abdelmaddjid Tebboune, a certifié de

l'engagement de l'État à garantir l'intégrité et la transparence du prochain scrutin des législatives. Il a invité, par la même occasion les partis et la société civile à saisir cette opportunité pour relever le défi du changement.

Le chef de l'État a ordonné en réunion de conseil des ministres de mettre tous les moyens financiers et matériels à la disposition de l'ANIE pour lui permettre de s'acquitter de ses responsabilités dans de meilleures conditions. Réitérant son encouragement à la participation des jeunes candidats à la prochaine élection, il a décidé, au profit des concernés, de la gratuité des frais des salles et de l'impression des affiches électorales.

«Si le peuple veut le changement, il est temps de le concrétiser» n'a eu de cesse à affirmer le Président Tebboune. Il a appelé la société algérienne, dans toute sa composante, à s'exprimer, lors des échéances politique à venir, en toute liberté et par les voies le plus civilisées qui soient, pour le choix de ses représentants. Rappelant les défis internes et externes qui interpellent tout un chacun, il a plaidé pour faire valoir l'intérêt de la patrie au-dessus de tout différend et de toute considération étroite.

De l'avis des politologues et des universitaires, les législatives constituent, du point de vue de leurs conditions d'organisation et d'engagement politique à chaque fois réaffirmé par les hautes autorités, cette opportunité de laquelle est gagé le changement revendiqué par le peuple.

Ce terme retenu par l'ANIE pour ses slogans officiels est aussi le maître-mot qui revient, tel un leitmotiv, dans les déclarations des chefs de partis ayant annoncé leur participation au prochain scrutin. En ce sens, ils auront à élaborer leur programme électoral suivant la logique de réconcilier le citoyen avec l'acte de voter, rétablir la confiance avec les institutions élues et approfondir les réformes dans le cadre du projet du renouveau institutionnel épuré des pratiques négatives du passé.

Karim Aoudia

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'information

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

Les partis affichent leurs ambitions

Les législatives du 12 juin prochain représentent un véritable test de représentativité pour les partis politiques en lice. Déterminées et ambitieuses, les formations politiques engagées dans la compétition électorale comptent se livrer à une concurrence des plus ardues pour arracher un maximum de sièges dans la future Assemblée populaire nationale (APN). La compétition ne fait plus peur «aux «petites» formations qui voient dans le déclin des poids lourds de la politique une chance à ne pas rater. C'est ainsi que le parti El Karama rêve non seulement d'entrer dans l'hémicycle, mais de constituer un groupe parlementaire. «Inchallah, on aura notre groupe parlementaire», lance à ce propos le président du parti, Mohamed Daoui. A Jil Jadid, on souhaite aussi surfer sur la vague du renouveau politique. «Le pays a besoin d'un parti de la trempe de Jil Jadid à l'APN», estime le responsable de communication au parti, Habib Brahmia. Selon lui, la qualité des candidats ainsi que le projet de société prôné par la formation de Sofiane Djillali jouent en sa faveur. Mais le plus ambitieux est incontestablement le président du Front de l'Algérie nouvelle (FAN), Djamel Benabdeslam, qui met la barre très haut. «Nous ambitionnons d'avoir la majorité à l'Assemblée nationale», lance-t-il. Pourra-t-il supplanter le binôme FLN-RND constituant à eux seuls la majorité et ayant régné, sans partage sur la chambre basse du Parlement pendant des décennies ? «Nous avons toutes nos chances et nous avons constitué des listes électorales de qualité dans tout le pays», tranche-t-il. Même topo s'agissant de Fadjr El Djadid. «Je pense que notre parti et nos listes ont beaucoup de chance de percer lors du prochain scrutin législatif», note son président, Tahar Benbaïbèche, qui ne manque pas d'interpeller les pouvoirs publics à propos de la crédibilité du scrutin législatif. «J'appelle les responsables à garantir des élections honnêtes, transparentes et crédibles», lance-t-il, avant de faire observer que la crédibilité des élections est autrement plus importante que le taux de participation. «Quant les élections sont propres, le peuple sera convaincu de leur crédibilité même s'il ne vote pas», précise-t-il, tout en soulignant que même les députés qui en sortiront vainqueurs prendront avec sérieux les préoccupations populaires et reflèteront pour de vrai la représentation nationale.

Ph : Fouad S.

DES LISTES OUVERTES

Le Mouvement de la société pour la paix (MSP), quant à lui, n'est pas en reste puisqu'il espère rafler la mise pour peu «que les élections soient transparentes et loin de la fraude», explique à cet égard Chérifi, membre de la direction du parti et ancien député. «Nous avons élaboré des listes dans toutes les wilayas et même au sein de nos communautés à l'étranger», considère-t-il. Selon lui, le parti a placé sur ses listes électorales des candidats issus de l'ensemble des classes sociales et catégories professionnelles jouissant d'une popularité dans leurs régions, «ce qui sous-entend qu'ils ont une grande chance de se faire élire à la future APN». Le Rassemblement national démocratique (RND), de son côté, est décidé à percer lors du rendez-vous du 12 juin prochain. «Nous avons intégré sur nos listes des candidats représentant l'ensemble des catégories sociales.

Ça va du simple citoyen à l'universitaire en passant par l'agriculteur et l'artisan», souligne le chargé de communication du parti. Le parti El Bina voit, lui aussi grand. «Nous pensons légitimement que nous avons toutes nos chances d'être une force politique qui pèse et qui sera présente dans la future APN», affirme Salah Houcine, responsable de la communication du parti. Il en est de même s'agissant de TAJ. «Nous avons l'ambition d'avoir un maximum de sièges», lance à cet égard Kamel Mida, responsable de la communication du parti. Son argument ? Des listes ouvertes à toutes les compétences nationales et à des candidats ayant pignon sur rue. Dans le même temps, le parti a prévu de procéder à une campagne électorale de qualité avec un programme électoral rénové «en phase avec l'actualité pour avoir toutes les chances de notre côté», soutient Mida.

■ **Hakem Fatma Zohra**